

الأزمة الأوكرانية وتداعياتها على الأمن الطاقوي في العلاقات الاقتصادية الروسية
الأوروبية

**The ukrainian crisis and its repercussions on energy Security in
the russian-european economic relations**

د.خليفة بوزازي، جامعة البليدة 02 (الجزائر)

k.bouzazi@univ-blida2.dz

تاريخ النشر 2023/06/01

تاريخ القبول 2023/05/11

تاريخ الارسال 2023/02/17

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية الأمن الطاقوي في العلاقات الدولية، وتسليط الضوء على العلاقات الروسية-الأوروبية في مجال أمن الطاقة، ومدى تأثير الأزمة الأوكرانية على سياسات الطاقة بين الطرفين وخاصة الدول الأوروبية باعتبار روسيا من أهم الدول المنتجة والمصدر للطاقة إلى أوروبا كما يعتبر هذا الأخير من بين الدول الأكثر استيرادا واستغلالا للنفط والغاز الروسي، حيث ركزت هذه الدراسة في إحدى جوانبها على أهمية الأمن الطاقوي في العلاقات الروسية الأوروبية، ولا سيما بعد استخدام روسيا ورقة الطاقة سلاحا اقتصاديا وسياسيا، وضغط على دول الإتحاد الأوروبي خاصة في ظل العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا على هذا الأساس أصبح الأمن الطاقوي الأوروبي مهددا ما دفع دول الإتحاد إعادة النظر في بناء إستراتيجية جماعية جديدة للطاقة.

الكلمات المفتاحية: الأزمة، الأمن، الطاقة، الاقتصاد.

Abstract:

This study aims to highlight the importance of energy Security in international relations, shed light on russian-european relations in the field of energy Security, and the extent of the impact of the ukrainian crisis on energy policies between the two parties, especially european countries, given That russia Is one of the Most important producers and exporters of energy to Europe, the latter Is among the countries That Most import and exploit russian oil and gas, as This study focused in one of its aspects on the importance of energy Security in russian-european relations, especially after russia used the energy card as an economic and political weapon an dput pressure on the european union countries, especially in light of the economic sanctions imposed on russia, on this basis, european energy Security became threatened, prompting the union countries to reconsider building a new collective energy strategy.

Key words: crisis, Security, energy, economy.

مقدمة:

يعتبر مفهوم أمن الطاقة أحد أهم المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، وفي المقاربة الجديدة لمفهوم الأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وبات الأمن الطاقوي الملف الأكثر تعقيدا وتشابكا بين عوامله الاقتصادية والجغرافية والسياسية، حيث اتسمت العلاقات الروسية-الأوروبية بالتداخل والتشابك ذلك أن روسيا تعد أحد الشركاء الأساسيين في القضايا الأمنية الأوروبية باعتبار روسيا أكبر مورد للطاقة وشريك تجاري كبير للإتحاد الأوروبي الذي يعتبر أكبر مستهلك للطاقة الروسية.

وتتمحور إستراتيجية الطاقة الروسية حول التوظيف الإستراتيجي لتحقيق مزيد من النفوذ السياسي والاقتصادي تجاه بلدان الإتحاد الأوروبي لاسيما بعد الصراع الكبير حول أنابيب الطاقة النفط والغاز كما عرفت دول الإتحاد الأوروبي استقرارا في إمدادات الطاقة، حيث تبنت السياسة الخارجية الروسية تجاه الإتحاد الأوروبي بين عامي 2000 و2008 بالتقارب، على الرغم من التحولات الجيوسياسية في محيطها منذ انتهاء الحرب الباردة، إلا أنه بقيت تدفقات الطاقة من روسيا مضمونة، باستثناء أزمة الغاز في عام 2009 حينما حظرت روسيا جميع إمدادات الغاز عبر أوكرانيا.

وعلى الرغم من تطور العلاقات الروسية-الأوروبية واستثمار موسكو لها ببرامجاتية، فإن اختلاف القيم والرؤى وحتى المصالح التي بدأت مع غزو روسيا شبه جزيرة القرم في عام 2014، مما أدى إلى تحول هذه العلاقات من إطار التعاون والشراكة إلى التناقض والاختلاف على قضايا محددة مروا بالقطيعة ودعم أوكرانيا في حربها ضد الغزو الروسي من خلال بدء العمليات العسكرية في أوكرانيا في فبراير 2022، وهو ما سيلقي من دون شك تبعات على اقتصاد منطقة اليورو التي تعتمد على نحو أساسي في وارداتها من الطاقة على روسيا.

على هذا الأساس يمكن طرح الإشكالية التالية: -ماهي أهم وأبرز تداعيات تطور الأزمة الأوكرانية على الأمن الطاقوي في العلاقات الاقتصادية الروسية-الأوروبية؟
للإجابة على الإشكالية تم طرح التساؤلات الفرعية التالية:
-ماهي أهم المنطلقات الفكرية التي اعتمد عليها كلا من الفكر الإستراتيجي الروسي والأوروبي في تحديد مفهوم الأمن الطاقوي؟
-ماهي أهم المحطات التاريخية والأسباب الرئيسية في تطور الأزمة الأوكرانية؟
-كيف ساهمت روسيا في تحقيق الأمن الطاقوي الأوروبي؟
-إلى أي مدى يمكن أن تؤثر الأزمة الأوكرانية على الأمن الطاقوي في العلاقات الروسية-الأوروبية؟

من هذا المنطلق يمكن طرح الفرضيات التالية:

-يعتبر الأمن الطاقوي من بين قضايا السياسات العليا التي تهتم بها العلاقات الروسية -الأوروبية والداعم الأساسي لتحقيق أمنهما القومي.
-تتميز العلاقات الروسية-الأوروبية في ظل تطور الأزمة الأوكرانية بالتوتر باعتبار الطاقة أداة إستراتيجية من أجل التأثير والضغط على دول الإتحاد الأوروبي.
-أدت الأزمة الأوكرانية خاصة في ظل فرض العقوبات الاقتصادية الأوروبية على روسيا من تزايد حدة الآثار والانعكاسات على الأمن الطاقوي الاوروبي.

اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على ثلاث مناهج أساسيه حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من أجل تحليل وتفسير الظاهرة المدروسة بشكل علمي ومنظم، وفي دراستنا تم العمل على جمع المعلومات التي تساعدنا في تحليل تطورات الأزمة الأوكرانية، من خلال وصف دور روسيا في تحقيق الأمن الطاقوي الأوروبي وتداعيات الأزمة على العلاقات الروسية-الأوروبية في مجال الطاقة.

ضف إلى ذلك تم الاعتماد على المنهج التاريخي في الدراسة، لمعرفة حيثيات وتطورات الأزمة الأوكرانية التي مرت عبر محطات تاريخية، وأهم الاسباب والعوامل التي أدت إلى نشأتها وتطورها، ومدى تأثيرها على الأمن الطاقوي في العلاقات الروسية-الأوروبية.

كما تم الاعتماد في دراستنا على المنهج الإحصائي وذلك بغرض جمع المعطيات الإحصائية وتحليلها، وفي دراستنا تم العمل على إعطاء الإحصائيات اللازمة وكل ما يتعلق في مجال الطاقة سواء النفط أو الغاز ودورها في العلاقات الروسية الأوروبية ومن جهة أخرى جمع المعلومات والإحصائيات الخاصة بتداعيات الأزمة الأوكرانية على العلاقات الاقتصادية الروسية -الأوروبية، خاصة في ظل العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا من طرف الغرب.

بالإضافة إلى المناهج تم الاعتماد على اقتراب تحليل النظام الدولي أو ما يسمى أيضا اقتراب التحليل النسقي، حيث يتألف النظام الدولي مجموعة من متغيرات تترابط علاقتها وتداخل وتنتج تفاعلات تلك المتغيرات داخلية وخارجية أنماطا متميزة من السلوك الدولي، وبتحليل علاقات التأثير المتبادل الذي تربط هذه المتغيرات، بمعنى تبين قدرة الفواعل الدولية منها روسيا ودول الإتحاد الأوروبي من الاستجابة وتفاعلها من التطورات الحاصلة في الأزمة الأوكرانية وتداعياتها على الأمن الطاقوي في العلاقات الاقتصادية بينهما.

أما بالنسبة لتقسيمات الدراسة، فقد تم تقسيمها إلى أربع محاور أساسية، في المحور الأول تم التطرق إلى مفهوم الأمن الطاقوي في الفكر الإستراتيجي الروسي وفي الفكر الإستراتيجي الأوروبي أما في المحور الثاني تم معالجة تطورات الأزمة الأوكرانية عبر محطتين تاريخيتين حيث كانت المرحلة الأولى بين 1991-2010، والمرحلة الثانية بين 2013-2019، أما بالنسبة للمحور الثالث تم التطرق إلى دور روسيا في تحقيق الأمن الطاقوي الأوروبي وذلك من خلال دراسة العلاقات الروسية-الأوروبية في مجال الطاقة (النفط والغاز)، أما في المحور

الرابع والأخير تم معالجة تداعيات الأزمة الأوكرانية على الأمن الطاقوي الروسي الأوروبي خاصة في ظل العقوبات الاقتصادية الغربية المفروضة على روسيا

المحور الأول: الأمن الطاقوي في الفكر الإستراتيجي الروسي والأوروبي.

أولاً: مفهوم الأمن الطاقوي في الفكر الإستراتيجي الروسي.

يعد مفهوم الأمن الطاقوي الروسي وتحدياته أحد أهم القضايا الأمنية في الإستراتيجية الاقتصادية السياسية لروسيا ذلك أن روسيا هي أكبر فاعل طاقوي في أوراسيا بفضل قدراتها الطاقوية الهائلة، والتي تتكئ عليها روسيا، فضلاً عن مكانتها كأحد أهم منتجي ومصدري الطاقة نحو كبرى المناطق المستهلكة لهذه المصادر سيما في أوروبا وآسيا بيد أن هذا الفاعل الطاقوي الكبير يواجه تحديات أمنية طاقوية جدية تمس صميم أمنه الطاقوي، والمتمثلة أساساً في تلك التبعية الروسية الشديدة نحو السوق الطاقوي الأوروبي، فضلاً عن تلك التحديات والصعوبات التي تواجهها إمدادات الطاقة الروسية نحو الأسواق الطاقوية الكبرى حينما تجتاز مناطق ودول العبور الطاقوي مثل أوكرانيا. (نورا، 2021، الصفحات 9-10)

من جهة أخرى تعد روسيا الدولة الوحيدة من الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن التي لا تحتاج إلى استيراد الطاقة، وهذا يعطيها تفوقاً إستراتيجياً لا تمتلكه الدول الأخرى التي ليس لديها اكتفاء ذاتياً من هذه الموارد الحيوية، بل وتعد الأولى في الإنتاج والتصدير والمسيطر الوحيد على أسواق الطاقة خارج دول الأوبك. (عرفة، 2014، صفحة 25)

ينطلق مفهوم أمن الطاقة الروسي من تأمين الإمدادات أولاً، وتأمين الوصول للأمن للطاقة إلى الأسواق والحفاظ على استقرار الأسعار، وأصبح لا يقل أهمية عن التأثير العسكري والسياسي ولا سيما بعد تولي الرئيس فلاديمير بوتين السلطة عام 2000، الذي يعد نقطة تحول رئيسية في الأمن العالمي للطاقة فروسيا تغذي الإتحاد الأوروبي ما يقارب نصف

احتياجاته من الطاقة (النفط والغاز الطبيعي)، ويتركز المفهوم الروسي لأمن الطاقة على أمن الطلب وعلى مصادر الطاقة لديها، أي يركز على أمن العائدات من سوق الطاقة، ويوظف لتحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية وتراهن روسيا أثناء محاولات ضمان وتعزيز أمنها الطاقوي على مجموعة من الفرص والرهانات الطاقوية القائمة على حفظ مكانة روسيا في السوق الطاقوي الأوروبي من جهة، والبحث في الوقت نفسه عن أسواق عالمية جديدة مماثلة لتلك الأسواق الأوروبية عبر مشاريع طاقوية جديدة ومكلفة، قد تشكل أعباء مالية كبيرة على روسيا. (نورا، 2021، صفحة 10)

من جهة أخرى اختلفت وتوزعت التعاريف والمفاهيم حول الأمن الطاقوي في الفكر الإستراتيجي الروسي على نوعين:

1- أمن الطاقة الروسي من مبدأ سيادة الدولة الروسية لمواردها الطاقوية:

حيث يحدده الباحث الروسي نيكولاي إيفانوفيتش فاروبي على ثلاث مستويات بحثية:

-أمن الطاقة الوطني: جزء من الأمن الوطني للبلاد، ويتوقف على عامل ضمان الطاقة من حيث الكمية والنوعية والموثوقية للطاقة نحو المستهلكين.

-أمن الطاقة الإقليمي وصف شامل لحالة إمدادات الطاقة للمستهلكين على أراضي الإتحاد الروسي أو المقاطعة الاتحادية، التي يحددها إمكانية توفير إمدادات الطاقة داخليا وخارجيا في الحالات الطارئة الناجمة عن ضعف أمن الطاقة.

-أمن الطاقة العالمي: شرط ضروري للبنية التحتية للتنمية المستدامة للمجتمع العالمي.

(نويوة و طويل، 2019، صفحة 506)

يلاحظ من فحص التعريف أن توصيفه لأمن الطاقة الروسي وفق ثلاث بيئات أمنية حركية تؤثر في مدى إستمرارية أمن الطاقة، من حيث تواصل الطلب على الطاقة، ومن حيث تواصل تلبية الإحتياجات الطاقوية للفاعلين الأمنيين في مجال الطاقة إقليميا

وعالميا، كما يدعم الباحث في الشواغل الأمنية الطاقوية أناتولي زولوتكبين هذا الرأي لأمن الطاقة: بالنسبة لصادرات الغاز إلى الإتحاد الأوروبي هو ذو اتجاهين: هو ليس فقط أمن الإمداد بالنسبة للإتحاد الأوروبي، ولكن أيضا أمن الوصول إلى الأسواق لروسيا، حيث روسيا لا تفقد الفرصة لتزويد الأسواق الأوروبية. (نويوة و طويل، 2019، صفحة 506)

ويستمد أمن الطاقة الروسي وزنه النسبي، ضمن أولويات الأمن الوطني الروسي من حجم أهميته الاقتصادية، من عائدات تصدير الغاز، حيث تمثل مبيعات الغاز سنة 2010 حوالي 12% من صادرات روسيا و6% من إيرادات الميزانية الاتحادية، كما يدعم الباحث في الشواغل الأمنية الطاقوية أناتولي زولوتكبين هذا الرأي لأمن الطاقة، " بالنسبة لصادرات الغاز إلى الإتحاد الأوروبي هو ذو اتجاهين: هو ليس فقط أمن الإمداد بالنسبة للإتحاد الأوروبي، ولكن أيضا أمن الوصول إلى الأسواق لروسيا، حيث روسيا لا تفقد الفرصة لتزويد الأسواق الأوروبية، وتنعكس القيمة الاقتصادية لصادرات الطاقة ضمن إستراتيجية الطاقة الروسية بحلول عام 2030 التي تنص على ان: الهدف الإستراتيجي لسياسة الطاقة الخارجية هو أقصى كفاءة لإستخدام الطاقة الروسية مع الإتجاه نحو الإندماج الكامل مع السوق العالمية. (JACK D, 2013, pp. 685-686)

2- أمن الطاقة الروسي بناء على البعد التقني:

نجد ذلك في التركيز على متغيري الكفاءة والموثوقية لأنظمة إنتاج وتصدير الطاقة الروسي، حيث يحدد الباحث س. مساندروف في معهد أنظمة الطاقة الروسي التابع للأكاديمية الروسية للعلوم، أمن الطاقة من خلال ثلاث عوامل رئيسية هي: -قدرة مجمع الطاقة لضمان إمدادات كافية من الوقود بأسعار معقولة وبجودة عالية. -قدرة الاقتصاد في استهلاكه لنظام موارد الطاقة وعقلانية إستغلال الطاقة، وبالتالي الحد من الطلب فيها.

-المستوى العالي لكفاية استقرار أنظمة الطاقة والوقود وتجاوزات إمدادات الطاقة الناجمة عن التهديدات. (نويوة و طويل، 2019، صفحة 507)

ويعتبر أمن الطاقة على البعد التسييري العقلاني للموارد الطاقوية الروسية في مواجهة تهديدات أمن الداخلية لأمن الطاقة، التي تشكل فشل إدارتها التهديد المركزي لأمن الطاقة، كما صنف أمن الطاقة الروسي حسب وثيقة رسمية لمفهوم إستراتيجية الطاقة الروسية حتى 2030، الصادرة عن وزارة الصناعة والطاقة الروسية، ضمن الترتيب الثاني من أولويات أمن الطاقة الروسي ونجد أن جملة المبادئ التوجيهية لسياسة الطاقة الروسية في بعدها العام تتركز على:

-ضمان أمن الطاقة في روسيا، كجزء من الأمن القومي للبلد.

-تحقيق اقتصاد الطاقة عالية الكفاءة.

-ضمان الاستقرار المالي والاقتصادي والكفاءة المالية لقطاع الطاقة. (Russia, 2007, pp. 34-35)

بناء على التعريفات السابقة الذكر إتضح أنه ليس هناك تعريفا جامعا مانعا لأمن الطاقة الروسي، وهو ما أكد عليه مركز إستراتيجية الطاقة بموسكو على أنه " ليس هناك تعريف وحيد لأمن الطاقة.. لروسيا مثل أي مورد طاقي آخر، أمن طاقة.. يدور حول أمن الطلب.. وأسعارا طويلة المدى، والتزامات طويلة المدى أيضا.." (JACK D, 2013, p. 3)، على هذا الأساس يقوم أمن الطاقة الروسي على أنه أمن الطلب، بمعنى ضمان انتاج كافي من مصادر الطاقة، مع ضمان الطلب المستمر عليها، وبأسعار تنافسية(عالية) تسدد تكاليف الاستثمار وتحقق عوائد مالية مهمة. (باكير، 2010، صفحة 48)

ثانيا: مفهوم الأمن الطاقوي في الفكر الإستراتيجي الأوروبي.

لم يعد الأمن الطاقوي الأوروبي يكتسي بعدا أوروبيا فقط، بل إكتسب بعدا متوسطيا، والذي أصبح موضوع كل المقاربات الموضوعية الأمنية المتوسطة وكل النقاشات والحوارات بين الضفتين بدءا بمسار برشلونة إلى الإتحاد المتوسطي، ويعرف الأمن الطاقوي الأوروبي بأنه "إستمرار الإمدادات من مصادر موثوقة، بأسعار معقولة وبشكل مقبول بيئيا"، (غريب، 2021، صفحة 16) بناء على هذا التعريف نستنتج الركائز الأساسية التي يقوم عليها الأمن الطاقوي الأوروبي والمتمثلة في:

-استمرار تدفق إمدادات مصادر الطاقة بكل أنواعها.

-المصادر الموثوقة والمتمثلة في البلدان المصدرة من شمال إفريقيا ومنطقة الخليج وكذا أمريكا اللاتينية.

-الأسعار المعقولة والمقصود بها أسعار النفط والغاز في المقدمة لضمان نمو مستقر في الإقتصاد.

-عدم إلحاق الضرر بالبيئة وهو العنصر الاساسي الذي تركز عليه المجموعة الأوروبية في سياساتها الطاقوية، حفاظا على أمنها البيئي وذلك عن طريق تقليل الإنبعاثات الغازية وكذا الموارد الباطنية خاصة المياه الجوفية. (غريب، 2021، الصفحات 16-17)

كما حددت الوثائق الصادرة عن المفوضية الأوروبية الخاصة بإستراتيجية الطاقة أن

مفهوم الطاقة لدول الإتحاد الاوروي يقوم على أربع دعائم رئيسية وهي على النحو التالي:

1-إدارة الطلب بمعنى تقليل إستهلاك الطاقة قدر الإمكان، وفي هذا السياق بدأ طرح مفاهيم تتعلق بكفاءة إستخدام الطاقة.

2-التنوع في مصادر الطاقة: الأمر الذي من شأنه تقليل التبعية لمنطقة أو دولة بعينها.

3-تجنب الأزمات في سوق الطاقة: إنطلاقاً من قناعة مفادها أن تحقيق أمن العرض يتطلب أن يكون السوق منظمة بصورة جيدة بما يحول دون حدوث أزمات.

4-التحكم بالعرض الخارجي: من خلال الدخول في شركات إستراتيجية مع الدول المنتجة الرئيسية التي يعتمد عليها الإتحاد الاوروبي في تأمين وارداتها من النفط والغاز الطبيعي. (عمرو، 2014، صفحة 51)

بناء على التعاريف السالفة الذكر لمفهوم أمن الطاقة يمكن لقول أن الدراسات المتعلقة بالطاقة بمصادرها المختلفة قد أعطت حيزاً من الأهمية في الدول المنتجة والمستهلكة، وما تجلّى عنه من تطور كبير ساعد الدول في صياغة إستراتيجيات واضحة لأمن الطاقة، فلكل دولة رؤية تحاكي متطلباتها الحيوية من الطاقة في ظل التهديدات المتزايدة التي تتعرض لها البلدان المنتجة لا سيما في قارة أوراسيا، وفي طبيعة الحال فإن إستراتيجيات الطاقة في البلدان المستهلكة والمتقدمة تكون أكثر رؤية للمستقبل على العكس فإن أغلب البلدان المنتجة تفتقر إلى التخطيط الإستراتيجي لإدارة مواردها، مما يقود إلى أن أبعاد ومحددات أمن الطاقة تصبح ذات تأثير مباشر في بناء سياساتها وإستراتيجياتها الداخلية والخارجية. (نورا، 2021، صفحة 11)

المحور الثاني: حيثيات وتطورات الأزمة الأوكرانية.

أولاً: الأزمة الأوكرانية في الفترة الممتدة بين 1991-2010.

تُعدّ المواجهة الروسية-الغربية بعد الغزو الروسي لأوكرانيا مجرد فصل من فصول مواجهة ممتدة، وكانت بدايات هذا الفصل مع انهيار الاتحاد السوفيتي، 1991، وتحولت معظم الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفيتي أو تلك التي كانت تنتهي إلى الكتلة الشرقية خلال الحرب الباردة إلى المعسكر الغربي، سواء بالانضمام إلى حلف "الناطو"، أو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وكان عام 2004 لحظة فارقة في تاريخ الاتحاد؛ حيث انضمت

إليه عشر دول دفعة واحدة، كان معظمها من دول الكتلة الشرقية، وخلال الفترة من 1999 إلى 2020 انضمت 14 دولة من الجمهوريات السوفيتية ودول أوروبا الشرقية إلى حلف الناتو. (عبد الشافي، 2022، صفحة 6)

ومع وصول الرئيس، فلاديمير بوتين، إلى السلطة، عام 1999، ثم فوزه بانتخابات 2000 و 2004، سعى إلى فرض هيمنته الكاملة على كل مقدرات الدولة السوفيتية، السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية، واتجه للحفاظ على ما أسماه حدود "الاتحاد الروسي"، ولو بالقوة إذا لزم الأمر. وخلال ولايته الأولى والثانية، انفجرت "الثورات الملونة" في عدد من الجمهوريات السوفيتية السابقة (جورجيا، أوكرانيا، قرغيزستان)، وأعقبها انتخابات أفرزت نخبة سياسية وفكرية جديدة أقرب إلى الفكر الليبرالي الغربي. وهو ما اعتبره بوتين "مؤامرة أميركية" للنفاذ إلى مناطق النفوذ الروسي، وتعامل معها باعتبارها تهديدًا خطيرًا ليس للدولة الروسية فقط من الناحية الاستراتيجية، ولكن بنفس القدر له شخصيًا ولنظامه، الذي أسس شرعيته عبر قدرته على فرض النظام داخليًا، ومحاولة إعادة الاحترام خارجيًا لروسيا، وإعادة دورها كقوة عالمية كبرى. لذلك بدأ بوتين في إثارة القلاقل الداخلية في أوكرانيا، عام 2004، ودخل في حرب ضد جورجيا، عام 2008، ودعم انفصال إقليم أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية عن أراضيها. (عبد الشافي، 2022، صفحة 6)

ومنذ اندلاع الثورة البرتقالية في 2004 في أوكرانيا (ومثلها في جورجيا وقرغيزيا) اعتبرت روسيا ذلك منذ البداية محاولة الغرب لتغيير النظم المالية والصديقة لروسيا في منطقة أوراسيا والبلقان وشرق أوروبا عمومًا، حيث عارض بوتين تولي السلطة في هذه الدول (خصوصًا أوكرانيا) نخبة مالية للغرب ومعادية لروسيا، وعلى الرغم من أن جزءًا كبيرًا من الثورة البرتقالية كان مدفوعًا بسبب المظالم الاجتماعية بالأساس وبالكراهية من التبعية لروسيا إلا أن روسيا قد نجحت في تمكين أحد الموالين لها وهو "فيكتور يانوكوفيتش"، ظلت

روسيا المتحكم الحقيقي في أوكرانيا فقد نجح بوتين بفضل ضغوطه السياسية على يانوكوفيتش وعوده بتعويض ومساعدة أوكرانيا، وعرضت روسيا على أوكرانيا الإنضمام في اتحاد جمركي معها بدلا من الإتحاد الأوروبي، إلا أن المشكلة كانت بالأساس من الداخل فغالبية الشعب يريد الإنضمام للإتحاد الأوروبي والابتعاد عن السيطرة الروسية، وبعد إعلان حكومة يانوكوفيتش الانسحاب من التوقيع على اتفاقية التعاون ومنطقة التجارة الحرة مع الإتحاد الأوروبي تحت زيادة وطأة الضغوط الروسية خرجت انتفاضة جماهيرية كبيرة بعد الإعلان على عدم التوقيع بيومين فقط. (أبو زيد، 2014، الصفحات 3-4)

في مطلع سنة 2005 تمكن مئات الآلاف من المتظاهرين سلميا في الثورة البرتغالية من تغيير نظام الحكم في أوكرانيا إلا أن زعيم الثورة البرتغالية "فيكتو يوش نكو" والذي تسلم الحكم عقب الثورة وبعد خمس سنوات من الوعود فشل في تحقيق العديد من الوعود، منها القضاء على الفساد وانهيار الثقة بين الحكومة والشعب كما إتهم بالتصالح مع روسيا ولم تجد الثورة الدعم اللازم من الغرب. (بن دراجي، 2022، صفحة 265)، إلا أنه في عام 2010 عاد الرئيس الأقرب إلى روسيا يانوكوفيتش إلى السلطة بعد فوزه في الانتخابات حيث بدأ عندها بوقف أي علاقات تربط أوكرانيا بالإتحاد الأوروبي أو حلف الناتو. على الرغم من ذلك بقي هنالك انقسام واضح داخل أوكرانيا بين فئة ترغب بتوطيد العلاقات مع الإتحاد الأوروبي والانضمام لحلف الناتو متمثلة بالأقاليم الغربية في أوكرانيا وفئة ترغب بالتقرب من روسيا أكثر والانضمام لها متمثلة في الأقاليم الشرقية في أوكرانيا والتي يتحدث أغلب سكانها اللغة الروسية كلغة أولى. (المعاينة، 2022، صفحة 49)

ثانيا: الأزمة الأوكرانية في الفترة الممتدة بين 2013-2019.

ومن هنا بدأت الأحداث باندلاع سلسلة من الاحتجاجات الشعبية في ساحة كييف في خريف العام 2013 ردا على قرار الرئيس الأوكراني بعدم التوقيع على اتفاقية الارتباط مع

الإتحاد الأوروبي ضمن برنامج الشراكة الشرقية الخاص به، ثم تحولت هذه الحركة الاحتجاجية ورد الحكومة إلى أعمال عنف ما أدى إلى الإطاحة بالرئيس الأوكراني في ذلك الحين فيكتور يانوكوفيتش، ليسيتر ائتلاف من القوات السياسية موالي للغرب على العاصمة، منظمًا حكومة انتقالية في حين فر عدد من أفراد النخبة الحاكمة من البلد إلى روسيا فكانت خسارة مفاجئة للنفوذ الروسي في واحد من جيرانها الأكثر أهمية بالنسبة لموسكو ونتيجة لذلك سعى القادة الروس إلى إعادة بسط نفوذ موسكو على أوكرانيا والاحتفاظ بالقدرة على السيطرة على توجيه الدولة الإستراتيجي بدلا من انتظار الموقف السياسي في أوكرانيا حتى يستقر، حيث أخذ الرد الروسي شكل عمليتين عسكريتين منفصلتين ومتزامنتين. (أبوزيد، 2014، صفحة 4)

كانت البداية هي غزو شبه جزيرة القرم وضمها في أواخر فبراير مارس 2014، في الوقت نفسه أثارت روسيا حركة احتجاجية سياسية، سرعان ما تحولت إلى تمرد عنيف في شرق أوكرانيا –لوغانسك والدونتسك بين فبراير ومايو من ذلك العام، في هذه الأثناء كانت حكومة أوكرانيا في مرحلة انتقالية بعد الإطاحة بيانوكوفيتش، ونتيجة لذلك لم ترد على العملية الروسية عند إطلاقها مما أدى تسهيل مهمة روسيا نسبيا بفعل الارتباك والفوضى اللذين عادة ما يعقبان أي ثورة على غرار ما حدث في كيبف، وفي أعقاب ذلك قامت بعد ذلك قامت روسيا بإعلان استفتاء تقرير المصير يوم 16 من شهر مارس 2014، سبقه اعتماد مشروع قانون من الكرملين مفاده: إمكانية قبول انضمام أي أرض إلى روسيا بناء على رغبة شعبيها، وهو ما يؤكد التخطيط المسبق لهذا السيناريو الذي انتهى بضم جزيرة القرم، بالقوة تحت زعم وجود استفتاء شعبي أيد الانضمام إلى روسيا وهو الاستفتاء الذي عارضه سكان القرم الأصليون، وهم مسلمو تيار القرم، وانتهى الأمر بتوقيع بوتين يوم الجمعة 20 مارس مرسوما رئاسيا بضم جزيرة القرم إلى الفيدرالية الروسية. (خليفة، 2022، الصفحات 8-9)

تجددت الأزمة بعد انتخاب الرئيس الأوكراني فولودومير زيلينسكي عام 2019، وهو ممثل كوميدي لعب دور الرئيس على التلفزيون ثم أصبح الرئيس الفعلي للبلاد وكان قد وعد خلال حملته بأنه سيعيد تشغيل محادثات السلام لإنهاء الصراع في شرق أوكرانيا بما في ذلك التعامل مع بوتين مباشرة لحل النزاع في البداية رأت روسيا أن زيلينسكي هو مبتدئ سياسي قد يكون أكثر انفتاحاً على وجهة النظر الروسية، فكل ما تريده روسيا هو أن ينفذ زيلينسكي اتفاقيتي مينسك لعامي 2014 و2015 في مقابل صفقات من شأنها أن تعيد المناطق الموالية لروسيا - إقليم الدونباس الشرقي - إلى أوكرانيا فهذه المناطق تعد حصان موسكو لممارسة النفوذ والسيطرة، ولكن زيلينسكي رفض هذه الشروط ولجأ للغرب وتحدث بوضوح عن رغبته في الانضمام إلى الناتو ومع ميل الرأي في أوكرانيا بقوة لدعم الانضمام إلى الهيئات الغربية إلى الإتحاد الأوروبي وحلف الشمال الأطلسي شعرت روسيا وكأنها استنفذت كل أدواتها السياسية والدبلوماسية لإعادة أوكرانيا إلى حظيرتها وأنه يتعين عليها التحرك الآن لأنها إذا لم تفعل ذلك فإن التعاون العسكري بين الناتو وأوكرانيا سيصبح أكثر كثافة وأكثر تعقيداً. (خليفة، 2022، صفحة 9)

المحور الثالث روسيا ودورها في تحقيق الأمن الطاقوي الأوروبي.

أولاً: العلاقات الروسية-الأوروبية في مجال النفط.

باتت قضايا الأمن الطاقوي من بين قضايا السياسات العليا التي تهتم بها روسيا والداعم الأساسي لأمنها القومي، بل وأصبحت سياساتها الخارجية تعتمد بشكل كبير على الطاقة حتى وصفت سياساتها الخارجية بسياسة طاقة، حيث تعتبر روسيا من بين كبريات الدول الطاقوية في العالم، فهي تمتلك أكبر احتياطي غاز عالمي بنسبة 35% وما بين 10-12% من احتياطي النفط العالمي ما مكنتها من تصدر قائمة الدول المصدرة للغاز وتحتل المرتبة الثانية

من حيث الدول المصدرة للنفط بنسبة 40% من إجمالي صادرات النفط العالمية، ويسهم هاذين الموردان بحوالي 60% من العملة الصعبة. (شيخ، 2009، الصفحات 4-5)

وقدرت قيمة هذه الإحتياجات المؤكدة مع مطلع عام 2016 بنحو 80 مليار برميل بينما بلغ إنتاج روسيا من النفط عام 2015 مقدار 11.3 مليون برميل يوميا من النفط وباقي السوائل النفطية الأخرى وقامت في إثرها روسيا بتصدير 7.5 مليون برميل يوميا من النفط الخام، بينما استهلكت 3.5 مليون برميل يوميا من النفط وهكذا يشكل قطاع الطاقة في روسيا ربع الناتج المحلي الإجمالي وتسهم إيرادات النفط والغاز أكثر فأكثر في الموازنة الروسية، ففي عام 2013 مولت تلك الإيرادات أكثر من 5% من موازنة الدولة، بحيث يأتي الدخل الرئيس من النفط الذي وصلت إيراداته عام 2013 إلى 191 مليار دولار ومن الغاز نحو 28 مليار دولار وهكذا يوفران الغاز والنفط معا 68% من إيرادات التصدير الروسية. (رسول، 2017، صفحة 76)

وتعتبر أوروبا وجهة لأكثر من نصف صادرات روسيا من النفط وفقا لوكالة الطاقة الدولية، وهو ما يعادل 2.2 مليون برميل من النفط الخام، و 1.2 مليون من المنتجات البترولية، وبذلك تغطي صادرات النفط الروسية أكبر من ربع احتياجات القارة، وتعد ألمانيا أكبر مستورد للنفط الروسي بين الدول الإتحاد الأوروبي بمعدل 555 ألف برميل يوميا و34% من وارداتها النفطية لسنة 2021، أما بولندا فتستورد 333 ألف برميل يوميا أي مايعادل 63% من احتياجاتها في ذات السنة، وتقع الدولتين ضمن المجال الجغرافيا لأنبوب "دروجبا"، وتعد الدول التي تقع في جنوب هذا الخط الذي يمر عبر أوكرانيا أكثر اعتماد على واردات النفط الروسية، إذ تعتبر سلوفاكيا والمجر والتشيك أهم هذه البلدان ويغطي النفط الروسي 96% و58% و50% من احتياجاتها على التوالي ويعد خط دروجبا للنفط الذي تم إنشاؤه في العهد السوفيتي والذي يتم تشغيله حاليا من قبل شركة «transneft» المملوكة للدولة

الروسية ويبلغ طوله 5500 كلم ينقل عبرها نفط الأورال نحو أوروبا، أحد أهم مصادر الإمدادات النفطية في القارة، إذ ينقل عبره بين 750 ألف و800 ألف برميل من الخام يوميا وتصل قدرته القصوى إلى 1.4 مليون برميل يوميا، وقد أدت هذه القدرات بأن يصبح هذا الخط مركز إمدادات الطاقة في وسط أوروبا ويوفر آلاف مناصب الشغل الدائمة، وبذلك فقد ساهم في بناء اعتماد شبه مطلق على الطاقة الروسية لهذه الدول. (زيدوري، 2022، صفحة 327)

ثانيا: العلاقات الروسية-الأوروبية في مجال الغاز.

وعلى صعيد آخر فإن الغاز الطبيعي هو مصدر الطاقة الأخر الذي تعتمد أوروبا على روسيا لتلبية احتياجاتها منه بشكل كبير، إذ أن 40% من صادرات الغاز الروسية توجه نحو الدول الأوروبية، وقد لخصت المفوضية الأوروبية درجة اعتماد الدول الأوروبية على الغاز الروسي في تقرير لها سنة 2014 كالتالي: "تعتمد ست دول أعضاء في الإتحاد الأوروبي على روسيا فقط كمورد خارجي وحيد لوارداتها من الغاز الطبيعي من ثلاث دول تعتمد على استخدام الغاز الطبيعي القادم من روسيا لتلبية أكثر من ربع احتياجاتها من الطاقة"، وهو ما يوضح درجة ارتهاان بعض دول الإتحاد للغاز الطبيعي الروسي مما يجعل أمنها الطاقوي شديد الهشاشة وعرضة للانهايار في حالة أي قرار من موسكو بقطع صادراتها من الغاز نحوها. (رسول، 2017، صفحة 30)، وتتركز معظم وجهات صادرات الغاز الطبيعي الروسي نحو أوروبا، وتحديدًا نحو ثلاث دول أوروبية هي ألمانيا بنسبة قدرها 22% من إجمالي توريدات الطاقة الروسية نحو أوروبا وتركيا بمقدار 13%، ثم إيطاليا بنسبة 12% (review, 2016, pp. 22-26)

ويصل الغاز الروسي إلى أوروبا عبر شبكة أنابيب تمر عبر الأراضي الأوكرانية بموجب اتفاق مع "كريف" يصل إلى سنة 2025، ويبلغ طول خط الغاز المار عبر أوكرانيا 37 ألف كلم

ويضخ من خلاله 32 مليار مكعب وهو يغطي ما يعادل 21% من احتياجات أوروبا من الغاز، تحصل من خلالها أوكرانيا على ما يعادل 4.5 مليار دولار سنويا، وتشير التقارير إلى أن نسبة الطاقة التي تصدرها روسيا إلى أوروبا عبر الأراضي الأوكرانية تصل إلى 80%، وهو ما يجعل من كييف معبرا هاما لحماية أمن الطاقة الروسي والأوروبي معا. (زياد، 2022)، وتهيمن شركة غاز بروم المملوكة للدولة الروسية على معظم عمليات إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي الروسي وبنسبة تفوق مقدار 70% من إجمالي إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي لروسيا وهكذا تغدو روسيا أكثر احتكارا للطاقة (الإنتاج، النقل والتصدير) وبما يزيد من هيمنتها على هذا المورد. (Administration, 2016, p. 14)

وتعد خطوط نقل الغاز عبر أوكرانيا شديدة الهشاشة وعرضة للمساومات السياسية والصراعات الجيوسياسية وهوما تسبب في تهديد أمن الطاقة الأوروبي مرات عديدة، فبعد وصول أول رئيس موالي للغرب في أوكرانيا بعد "ثورة البرتقال" سنة 2004، وتوتر العلاقات بين كييف وموسكو ظهرت خطوط الغاز كأحد أدوات الصراع بين البلدين، ووصل النزاع ذروته عام 2006 عندما قطعت روسيا جميع إمدادات الغاز التي تمر عبر أوكرانيا ولم يحدث انفراج في الأزمة بين الطرفين إلا بنهاية العام ليعود التوتر سنة 2007 حول ديون الغاز الأوكرانية، وقد أدى تفاقم الأوضاع إلى قطع الإمدادات عن العديد من الدول الأوروبية سنة 2009، لتعود روسيا وتعيد إمدادات الغاز عبر أوكرانيا مرة أخرى سنة 2011 بدعوى رفض كييف لتسديد ثمن الغاز الروسي بسعر السوق. (زيدوري، 2022، الصفحات 329-330)

وتشير التنبؤات حول الطلب الأوروبي للغاز الروسي في ظل تراجع إنتاج الغاز الأوروبي واستمرار زيادة الطلب عليه، إلى حاجتها لما يقارب 165-185 مليار متر مكعب سنويا ما بين عامي 2025-2035، إذ يشير بوتين في تصريحه في اجتماع قمة منتدى مصدري الغاز أن إنتاج روسيا من الغاز الطبيعي بلغ عام 2014 بحدود 578 مليار متر مكعب، وتحت وقع

اتجاهات زيادة الطلب العالمي نتيجة ارتفاع مستويات استهلاك الغاز الطبيعي والتي تقدر بنسبة 32%، فإن الإستراتيجية الروسية الوطنية للطاقة وضعت هدف إيصال إنتاج الغاز الطبيعي إلى 885 مليار متر مكعب عام 2035. (خليل سعيد، 2019، الصفحات 12-13)

كشفت قمة فرساي التي عقدت في فرنسا في شهر مارس 2022 عن توافق أوروبي على إدانة الهجوم الروسي وعلى بعض العقوبات الاقتصادية، التي مازالت مختلفة عما تريده الولايات المتحدة، خاصة فيما يتعلق بمجال الطاقة، والحقيقة أن أوروبا تعتمد على ما يقرب 40% من طاقتها على روسيا وتعد ألمانيا من أكبر مشتري الطاقة من روسيا إذ تعتمد على موسكو في ثلث وارداتها من النفط و 45% من الفحم و 55% من واردات الغاز. (الشوبكي، 2022، صفحة 35)

صحيح أن الإتحاد الأوروبي قال أنه سيبحث عن مصادر بديلة للطاقة الروسية وأنه ينوي الاستغناء عنها في 2027، إلا أنه لا توجد مؤشرات حقيقية توحى بأن هناك بدائل متاحة، بما فيها البدائل الخليجية التي لن تستطيع تغطية احتياجات السوق من النفط والغاز الروسيين، كما قررت الكثير من الشركات والمؤسسات المالية الأوروبية تجميد استثماراتها ولم تنسحب من السوق الروسية كما فعلت شركة توتال الفرنسية الشهيرة على خلاف شركة شيل الأمريكية التي قررت الانسحاب من السوق الروسية، ولم تغير أوروبا كذلك المسار المعقد والطويل لانضمام أي دولة للإتحاد من أجل أوكرانيا فوافق الإتحاد الأوروبي في 23 يونيو 2022 على منح أوكرانيا وضع مرشح لعضوية الإتحاد الأوروبي لتبدأ عملية قد تستغرق سنوات لتحصل هذه الدولة على عضوية الإتحاد الأوروبي. (الشوبكي، 2022، الصفحات 35-36)

وبذلك أصبحت مصادر الطاقة الروسية ومشاريعها العملاقة من موانئ وخطوط نقلها وشركاتها المتعددة أداة من أدوات التأثير والهيمنة الاقتصادية الخارجية لا سيما اتجاه

الإتحاد الأوروبي، وتتبع روسيا إستراتيجية ذات أبعاد ثلاثة لدعم القدرة التنافسية لها في السوق الأوروبية وإحكام قبضتها على شبكات نقل الطاقة وتوزيعها وهي دعم المشروعات المشتركة مع أوروبا في مجال الطاقة والتغلغل في قطاع النفط في العديد من الدول الأوروبية وأخيرا السيطرة على شبكات نقل الطاقة في آسيا الوسطى. (الخفاجي، 2019، الصفحات 80-82)، وعليه تمثل أوروبا سوق لتصريف إنتاج روسيا من الطاقة، بينما تمثل روسيا مصدر لسد حاجة السوق الأوروبي من الطاقة، فالعلاقة بين الطرفين تتميز بنوع من الاعتماد المتبادل يمكن أن يطلق عليه "اعتماد طاقوي متبادل (سوزي، 2022، الصفحات 145-146)

المحور الرابع تداعيات الأزمة الأوكرانية على الأمن الطاقوي الروسي-الأوروبي.

أولا: الأزمة الأوكرانية وتداعياتها على العلاقات الاقتصادية الروسية-الأوروبية.

إن التداعيات الاقتصادية للغزو الروسي قد تكن أكثر حدة وخطورة على الاقتصاديين الروسي والأوروبي من بوابة العقوبات التي بدأت بالفعل تتوالى على الاقتصاد الروسي فقد أقرت الولايات المتحدة، والمفوضية الأوروبية، والمملكة المتحدة، وكندا حزمة عقوبات على روسيا تضمن بطبيعة الحال العقوبات التقليدية من تجميد أصول أفراد ومؤسسات روسية، ولكن علاوة على ذلك فقد شملت العقوبات، تصعيدا قويا من خلال إجراءين يستهدفان عزل جزء من النظام المالي الروسي عن الاقتصاد العالمي، فقد تم إخراج بنوك روسية مختارة من منظومة SWIFT البنكية الدولية، وهو ما يعني حجما عن تلقي معلومات وتعقب المعاملات البنكية الدولية، وهو من شأنه أن يبطئ التبادل التجاري المارة مدفوعاته عبر هذه البنوك وكذلك فقد تم تجميد جزء كبير من الإحتياطيات الخارجية للبنك المركزي الروسي التي تناهز 650 مليار دولار. (حسين، 2022، صفحة 25)

وقد كان للحرب الروسية على أوكرانيا تداعيات كبيرة على أسعار الطاقة في أوروبا مما أدى إلى ارتفاع سعر الفحم من 118.9 دولار للطن الواحد في 12 جانفي إلى 459.8 دولار

لطن في 8 مارس كما أدت حالة اللايقين التي خلفها قرار الإتحاد الأوروبي بحضر النفط الروسي إلى ارتفاع أسعار النفط 6.3% في شهر ماي 2022، ويتوقع بنك الاستثمار العالمي "غولدمان سأكس" أن تواصل أسعار النفط الارتفاع لتصل إلى 140 دولار للبرميل بين جوان وسبتمبر 2022، وفي المقابل فإن عقود الغاز أيضا لم تسلم من تداعيات الحرب إذ سجلت ارتفاعا بنسبة 1.4% لتصل إلى 1195 دولار لكل ألف متر مكعب لكل شهر ماي 2022. (زيدوري، 2022، صفحة 333)

واجهت الدول الأوروبية العديد من الأضرار والتحديات بسبب تداعيات الحرب ومن صور ذلك تباطؤ النمو الإقتصادي فقد خفض "بنك باركليز" من توقعاته لمعدل نمو الناتج المحلي للقارة الأوروبية إلى 3.5% بعد الأزمة مقارنة بـ 4.1% قبلها وتوقع بنك "جي بي مورجان" معدل نمو 3.2% فقط كذلك تراجع حجم التبادل التجاري حيث يعد الإتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري لروسيا وتشكل موسكو خامس أكبر شريك تجاري للإتحاد الأوروبي وستؤثر العقوبات الغربية المفروضة على روسيا بشدة في العلاقات التجارية بين موسكو والإتحاد الأوروبي خاصة مع قرار الدول الصناعية السبع الكبرى بإلغاء وضع "الدولة الأولى بالرعاية الممنوح لروسيا بموجب قواعد منظمة التجارة العالمية". (عبد الشافي، 2022، صفحة 11)

كما أثرت الحرب والعقوبات الاقتصادية الغربية، على تهديد الاستثمارات والأصول الأوروبية في روسيا وتعرضها لخطر المصادرة أو التأميم حيث يصل رصيد الاستثمارات ببلدان الإتحاد الأوروبي في السوق الروسي نحو 311.4 مليار يورو (ما يعادل 340 مليار دولار) حتى عام 2020، وبلغت الاستثمارات الروسية في دول الإتحاد الأوروبي نحو 136 مليار يورو خلال 2020، كما أن هناك حوالي 60 مليار دولار مستحقة لبنوك الإتحاد الأوروبي على كيانات روسية يمكن تجميدها، وقد يتعرض أيضا حاملو السندات السيادية الأوكرانية من أوروبا نحو 23 مليار دولار لمخاطر عدم القدرة على السداد. (عبد الشافي، 2022، صفحة 11)

فقد استثنت العقوبات المعاملات والبنوك المتعلقة بصادرات روسيا من الطاقة، نظرا لاعتماد أوروبا بشكل أساسي عليها، ويستورد الإتحاد الأوروبي 27% من احتياجاته النفطية، و41% من الغاز و46% من الفحم من روسيا (Commission، 2022) وفي ظل أزمة نقص الطاقة العالمية، فسيكون من شبه المستحيل تعويض إمدادات الطاقة الروسية لأوروبا بشكل فوري أو حتى على الأجل المتوسط وبذلك فإن تعطيل صادرات الطاقة الروسية إلى أوروبا سيكون له آثار مدمرة للاقتصاد الأوروبي والحياة اليومية لمواطنيه، تفوق خسارة روسيا لإرادتها. (حسين، 2022، صفحة 25)

أما ألمانيا التي تعد من أكثر الدول الأوروبية اعتمادا على مصادر الطاقة الروسية، فإنها ستواجه مشاكل اقتصادية واجتماعية غير مسبوقة في حال انقطاع إمدادات الطاقة من موسكو إذ لا يمكن لألمانيا أن تحرر نفسها بسهولة من واردات الغاز الروسي بحلول عام 2024 كما تخطط لذلك من أجل إضعاف الكرملين في حرب أوكرانيا فقد وقع عملاء غاز بروم الألمان عقودا طويلة الأجل لدفع ثمن الغاز الروسي حتى لو توقفوا عن شراءه وتحتوي هذه العقود على بنود "الاستلام والدفع" والتي تفرض أخذ حد أدنى من الغاز وإذا لم يتم أخذ تلك الكمية فيتعين على المشتري الألماني دفع ثمن ذلك الغاز حتى لو لم تشتريه، ويفترض الخبراء أن شركة غاز بروم لن تسمح بتغيير العقود بما لا يخدم مصالحها. (زنيبند، 2022)

ثانيا: العقوبات الاقتصادية على روسيا وتداعياتها على الأمن الطاقوي الأوروبي.

انتهجت الدول الأوروبية إستراتيجية العقوبات الاقتصادية كمقاربة للمواجهة مع روسيا وإظهار رفض حربيها ضد أوكرانيا وتعد موسكو خامس شريك تجاري للإتحاد الأوروبي في العالم وتمثل التجارة مع روسيا 3.8% من مجموع المعاملات التجارية للإتحاد سنة 2020، وفي المقابل فإن الإتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول لروسيا إذ أن ثلث السلع الروسية

توجه نحو السوق الأوروبية، وتشير التقارير الاقتصادية إلى أن المؤسسات البنكية الأوروبية تعد من أكثر الجهات تضررا من الحرب، وقد أعلنت الدول الأوروبية عن الحزمة الأولى من العقوبات ضد روسيا خلال الأيام الخمسة الأولى من الحرب، وقد تضمنت هذه العقوبات البنك المركزي الروسي وصندوق الثروة السيادي إضافة إلى إزالة بعض البنوك من نظام "سويفت" وتجميد الأصول الروسية. (رجوي، 2022)

وتوصف العقوبات الاقتصادية الأوروبية على روسيا بالأكبر في التاريخ من حيث سرعة إقرارها والقطاعات التي تمسها، وخاصة تلك المتعلقة بقطاع الطاقة الذي تعد روسيا المصدر الأول لها بالنسبة لأوروبا إذ عرف إقرار عقوبات على واردات الطاقة الروسية مفاوضات شاقة داخل أروقة الإتحاد الأوروبي بسبب درجة الاعتماد العالية للعديد من الدول الأوروبية على الطاقة الروسية، وفي 3 جوان 2022 تم الإعلان عن الحزمة السادسة من العقوبات التي تعتبر الأقسى على موسكو بسبب تضمينها حظرا على واردات الطاقة، وقد تضمنت ما يلي:

-منع واردات الفحم من روسيا.

-منع واردات النفط الروسي مع حالات استثنائية.

-منع تصدير البضائع والتكنولوجيا المرتبطة بقطاع النفط إلى روسيا

-منع أي استثمارات جديدة في قطاع النفط الروسي. (زيدوري، 2022، صفحة 332)

وقد حذر تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي من أن العقوبات على واردات الطاقة الروسية ستؤدي إلى حدوث إنقطاعات في سلال الإمداد وستسفر عن ارتفاع التضخم وتباطؤ التعافي من تداعيات جائحة كورونا، كما قد تواجه الحكومات الأوروبية ضغوطا على المالية العامة بسبب زيادة الإنفاق على مصادر الطاقة. (ألفريد، 2022)

ونتيجة لتداعيات العقوبات الاقتصادية على روسيا وارتفاع أسعار الطاقة التي تزامنت مع الحرب الروسية الأوكرانية، تعرض أمن الطاقة الأوروبي لهزات كبيرة لم تعرفها القارة منذ عقود طويلة، وتشير التقارير إلى ارتفاع أسعار الطاقة المنزلية في أوروبا بنسبة 40% خلال شهر أبريل 2022 وهي زيادة أكبر من أي زيادة من خلال عام واحد منذ سبعينيات القرن الماضي وفي بريطانيا تسبب ارتفاع أسعار الغاز نتيجة للعقوبات على روسيا بتعريض أكثر من 22 مليون أسرة لخطر فقر الطاقة إذ ان من المرجح أن يدفع البريطانيون ما بين 700 و800 دولار إضافية سنويا للحصول على الطاقة. (زيدوري، 2022، صفحة 333)

أما من ناحيتها، فمن المستبعد أن تتقبل روسيا هذه العقوبات طويلا، والتي تستثني الطاقة، بدون ردة فعل لأنها بذلك ستستمر في تصدير الطاقة إلى أوروبا مقابل إيرادات من النقد الأجنبي مجمد أو شبه مجمدة، يصعب استخدامها في شراء احتياجاتها الخارجية من السلع والخدمات الأخرى وقد يأتي بذلك رد الفعل الروسي في صورة وقف صادرات الطاقة إلى أوروبا وهو ما سيشكل صدمة فورية عنيفة للنشاط الإقتصادي والحياة اليومية في أوروبا ويعد القرار الذي اتخذه الرئيس بوتين بربط قيمة الروبل بالذهب وإعلان بيع النفط والغاز الروسي إما بالذهب أو الروبل بدلا من الدولار أو اليورو من العوامل التي ساهمت في استيعاب الاقتصاد الروسي لصدمة العقوبات التي فرضتها القوى الغربية على روسيا مما أدى إلى ارتفاع سعر الروبل مقابل الدولار واليورو. (حسين، 2022، صفحة 26)

الخاتمة:

بناء على ما سبق وللإجابة على الإشكالية، من خلال دراسة الموضوع الموسوم بالأزمة الأوكرانية وتداعياتها على الأمن الطاقوي في العلاقات الاقتصادية الروسية الأوروبية خلصت الدراسة إلى أن الطاقة تعتبر كأداة إستراتيجية لها دور كبير في توسيع مجال التأثير الجيوسياسي وسلاح ضغط ومساومة في السياسة الخارجية تمارسها الدول المنتجة والمصدرة

للطاقة وهذا ما كان من خلال تصاعد حدة الأزمة الأوكرانية وتداعياتها على دور روسيا في تحقيق إمدادات الطاقة المستمرة لدول الإتحاد الأوروبي مما خلق هذا الأخير أزمة طاقوية باعتبارها المورد الوحيد لأوروبا للاستفادة من الطاقة الروسية.

إن الإستراتيجية الروسية تتسم بالواقعية في مجال الطاقة، حيث تتعامل ببراغماتية مع قواعد التعاون ومعاييرها التي تحاول فرضها دول الإتحاد الأوروبي لأن روسيا تنظر إلى الطاقة على أنها سلعة إستراتيجية توفر أساسا لتوسيع النفوذ والسيطرة، من خلال خلق علاقات طاقوية غير متكافئة، تخلق تأثير سياسيا على الصعيد العالمي ولهذا فإن سياسات الطاقة لدول الإتحاد الأوروبي متفاوتة ومتباينة الرؤى والأهداف إضافة إلى اختلاف احتياجات دول الإتحاد الأوروبي إلى واردات الطاقة التي تحول أيضا دون وجود توجه عام لصوغ سياسة أوروبية مشتركة، مما أدى بدول الإتحاد إلى إعادة النظر في سياسة تنويع مصادر الطاقة من خلال بناء علاقات إستراتيجية في مجال الطاقة وخاصة مع دول آسيا الوسطى.

بناء على هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

-تتسم العلاقات الروسية-الأوروبية بالتعقيد والتشابك في مجالات عديدة منها سياسية واقتصادية وأمنية، وهذا ما أفرزته الأزمة الأوكرانية من خلال خلق توتر في مجال الأمن الطاقوي في العلاقات البينية بين روسيا ودول الإتحاد الأوروبي.

-تعتبر الطاقة الروسية مصدرا مهما لمنظومة دول الإتحاد الأوروبي باعتبار روسيا من أكبر منتجي ومصدري الطاقة إلى العالم وخاص أوروبا مع اعتماد هذا الأخير على الطاقة الروسية، ومن أكثر الدول استيرادا واستغلالا لها.

-كلا من روسيا وأوروبا قوة صاعدة في النظام الدولي تسعى إلى تعظيم المكاسب والتقليل من الخسائر من خلال البحث عن دور أشد تأثيرا وفاعلية في السياسات الدولية الحصول مصادر طاقة لتحقيق أمنها الطاقوي وتنويع مصادرها.

-تحاول روسيا استخدام ورقة الطاقة أداة لتحقيق سياستها الخارجية واستعادة دورها ونفوذها بصفها قوة عالمية في مجال الطاقة، لهذا تتسم العلاقات الروسية-الأوروبية في مجال الطاقة، حيث تحكمها ضغوط الصراع والتنافس وضرورات التعاون والاعتمادية.

-تحاول دول الإتحاد الأوروبي جاهدة لكسر حالة الاعتماد على الطاقة الروسية وتنوع مصادرها من خلال البحث عن مصادر طاقة بديلة.

-إن سياسات الطاقة لدول الإتحاد الأوروبي متفاوتة ومتباينة الرؤى والأهداف إضافة إلى اختلاف احتياجات دول هذا الإتحاد إلى واردات الطاقة التي تحول أيضا دون وجود توجه عام لصوغ سياسة أوروبية مشتركة.

كما خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها:

-ضرورة تنوع مصادر الطاقة من طرف دول الإتحاد الأوروبي، كالاتماد على الطاقة الشمسية الحرارية، والشمسية الكهروضوئية، والطاقة المائية، وطاقة الرياح والطاقة الحرارية الأرضية.

-يجب على دول الإتحاد الأوروبي خلق علاقات متوازنة مع روسيا من أجل تحقيق أمن طاقي يعتمد على الاعتماد المتبادل بدل الصراع والتعارض.

-أصبح من الضروري على منظومة دول الإتحاد الأوروبي إلى بناء علاقات إستراتيجية في مجال الطاقة مع الدول المنتجة لها.

قائمة المراجع:

1. U.S. Energy Information Administration .(2016) .*Country Analysis Brief: Russia* .russia: independen statistics and analysis.
2. bp. Statistical review .(2016) .*World Energy* .BP.
3. European Commission .(2022) .*Where Do We Import Energy* .”EuroStat.
4. JACK D, S. (2013). Russian approaches to energy security and climate change: Russian gas exports to the EU. *Environmental poltics*.

5. Russia, M. o. (2007). *The concept of energy strategy of Russia for the period until 2030*. Moscow: institute for energy strategy.
6. أحمد أبو زيد. (2014). الأزمة الأوكرانية والحرب الباردة الجديدة: في فهم الواقع الدولي. معهد العربية للدراسات.
7. أحمد خليفة. (2022). *الأزمة الأوكرانية وتداعياتها على مستقبل النسق الدولي*. برلين: المركز الديمقراطي العربي.
8. بشري بن دراجي. (2022). *الأزمة الأوكرانية وإنعكاساتها على الأمن الطاقوي الروسي-الأوروبي الجذور والمآلات، إشكالية الأمن الطاقوي في العلاقات الاقتصادية الدولية بين طاقة المحروقات والطاقات البديلة*. برلين-ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية.
9. حسن زينند. (2022). *حرب أوكرانيا تضع الإقتصاد الألماني على صفيح ساخن*. تاريخ الاسترداد 2023, 02 04، من <https://www.dw.com/ar>
10. رشاد سوزي. (2022). *أمن الطاقة ومحاولات روسيا لفرض النفوذ الدولي*. مجلة كلية السياسة والإقتصاد.
11. رؤى خليل سعيد. (2019). *الإستراتيجية الروسية تجاه فضاء التوازن الطاقوي*. مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية.
12. سليمان حسين. (2022). *التعقيدات الاقتصادية للأزمة الأوكرانية والعقوبات على روسيا*. تأليف أميرة محمد عبد الحليم، الحرب الروسية -الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية.
13. سيرين زيدوري. (2022). *مستقبل الأمن الطاقوي الأوروبي في ضوء مخرجات الحرب الروسية الأوكرانية*. برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية.
14. عبد العاطي عمرو. (2014). *أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية*. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات.
15. عبه جي نورا. (8 نوفمبر، 2021). *دور الأمن الطاقوي في العلاقات الروسية الأوروبية*. المعهد المصري للدراسات.

16. عصام عبد الشافي. (2022). مركز الجزيرة للدراسات. تم الاسترداد من مركز الجزيرة للدراسات :
<https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles/documents/2022->
17. علي حسين باكير. (2010). التنافس الجيواستراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة: دبلوماسية الصين النفطية الأبعاد والإنعكاسات. بيروت: دار المنهل اللبناني.
18. عمرو الشوبكي. (2022). الإتحاد الأوروبي والحرب في أوكرانيا. تأليف أميرة محمد عبد الحليم، الحرب-الروسية الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية.
19. كامر ألفريد. (2022). الحرب في أوكرانيا وأصدائها عبر مختلف مناطق العالم. تاريخ الاسترداد
24 01 2023، من صندوق النقد الدولي: <https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles>
20. لخضر نويوة، و نسيم طويل. (2019). الأمن الطاقوي الروسي مقارنة جيواقتصادية. مجلة العلوم القانونية والسياسية.
21. محفوظ رسول. (2017). أمن الطاقة في العلاقات الروسية-الأوروبية: قراءة وفق نظرية الإعتماد المتبادل. مجلة المستقبل العربي.
22. محمد جاسم الخفاجي. (2019). روسيا ولعبة الهيمنة على الطاقة رؤية في الأدوار والإستراتيجيات. عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع.
23. محمد خديجة عرفة. (2014). أمن الطاقة وأثاره الإستراتيجية. الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية.
24. محمد رجوي. (2022). ملخص العقوبات الدولية التي فرضت على موسكو (إطار). تاريخ الاسترداد 20 01 2023، من وكالة الأناضول: www.aa.com.tr
25. ناصر الدين زياد. (2022). خطوط الغاز.. المسكوت عنه في الأزمة الأوكرانية. تاريخ الاسترداد 24 01 2023، من الميادين: <https://www.google.com/search?>
26. نوح غريب. (2021). الأمن الطاقوي الأوروبي بين الوطنية والفوق قومية. مجلة الناصرية للدراسات الإجتماعية والتاريخية.

27. نورهان شيخ. (2009). سياسة الطاقة الروسية وتأثيرها على التوازن الإستراتيجي العالمي. القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية.
28. وعد المعاينة. (2022). تداعيات الأزمة الأوكرانية على القارة الإفريقية. المجلة العربية للنشر العلمي.